الحُكم بأصح القولين عند علماء العربية

أ.م. د. كاظم ابراهيم عبيس السلطاني
kadhimabrahemm12@gmail.com
وزارة التربية / المديرية العامة للتربية ـ بابل

الملخص:-

تُعدُ اللغة وسيلة للتواصل والتفاهم بين الأمم، وهي تُؤخذ سُماعًا مِنْ متكلميها كالصبي العربي يأخذُ اللغة مِنْ أبويه عندما يسمع قوليهما أو عن غيرهما، وتُأخذ اللغة تلقنا مِنْ مُلقنٍ ما أو مِنْ الرواة الثُقاتْ مِمّنْ عُرفوا بالصدق والأمانة.

أمَّا قواعدها وأحكامها فقد أُخذتْ بعد استقراء اللغة وقياسها مِنْ قبل العلماء الذين أتقنوا نُظمها وخبروا مسائلها وعرفوا عللها فوجهوا المسائل النحويَّة توجيهًا إعرابيًّا بحسب الخيارات التي تُتيحها النصوص اللغوية وتُقرها قواعد اللغة .

وأثبتَ النحويون أحكامًا نحوية لمسائل تحتمل وجهين إعرابيين صحيحين أو أكثر تبعًا لأقوال العلماء وأدلتهم، والصحيح ما قوي دليله وهو يُقابل الأصح، والصحيح في اللغة: صحَّ الشيء: جعله صحيحًا.

ومِنْ العلماء مَنْ ذهب إلى أكثر مِنْ ذلك فوازن بين قولين نحويين صحيحين فرجَّح أحدهما فقال: (والقول الأوَّل عندي أصح) و(وهو أصح القولين)، وقولهم هذا صحيح والثاني أصح منه؛ لأنَّ كلًا منهما صحيح إلَّا أنَّ الأصح مُرجح على الآخر بوجه مِنْ وجوه الترجيح.

ومِنْ العلماء مَنْ علل حكمه وترجيحه للقول الأصح، ومِنْهم مَنْ ترك ذلك غُفلًا مِنْ دون تعليل، فهدف البحث إلى تتبع هذه الأحكام الصحيحة وبيان عِلل الأصح منها وذكر آراء العلماء وحججه.

الكلمات المفتاحية: أصح، صحيح، القولين، رجح، الحكم.

Determining the More Correct of Two Views Among Arabic Linguists

Asst. Prof. Dr. Kadhim Ibrahim Abeis Al-Sultani
Ministry of Education, General Directorate of Education Babylon

Abstract:-

Language serves as a means of communication and understanding among nations. It is acquired through listening to its speakers, as an Arab child learns the language from their parents by hearing their speech or from others. Additionally, language is transmitted through instruction by a mentor or by trusted narrators known for their honesty and integrity. As for its grammar and rules, they were established through the systematic analysis and analogy of the language by scholars who mastered its structures, explored its issues, and understood its underlying principles. These scholars formulated grammatical explanations based on the linguistic texts available and in accordance with established grammatical rules. Grammarians have determined syntactic rulings for cases where two or more valid grammatical interpretations exist, depending on scholars' views and evidence. What is considered "correct" is based on the strength of its supporting argument, whereas "more correct" (or "most valid") signifies a stronger justification. In linguistic terms, "correct" refers to something that is valid or sound

Some scholars have gone further by comparing two valid grammatical opinions and favoring one over the other, stating: "The first opinion is more correct in my view" or "This is the more correct of the two opinions." Their assertion implies that both opinions are valid, but one is preferred due to a stronger supporting argument. While some scholars have justified their preference for the more correct opinion, others have not provided explanations, leaving their judgments without explicit reasoning. This study aims to trace these grammatical rulings, analyze the justifications for preferring one opinion over another, and present scholars' views and arguments.

Keywords: *More correct, correct, two opinions, preference, ruling.*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:ـ

الحمدُ لله الذي أنعم على عباده بسوابغ النعم التي لا يحصيها عدد ولا يحيط بها غيره أحد، والحمد لله الذي أحاط بكل شيء علمًا ووسع كل شيء حفظًا، والصلاة والسلام على أفصح العرب وخير مَنْ انتهتْ إليه جوامع الكَلِم نبينا محمد وعلى آلة الطيبين الطاهرين وأصحابه الميامين.

أما بعدُ: فإنَّ اللغة وسيلة للتواصل والتفاهم بين الامم، وهي تُؤخذ اعتيادًا كالصبي العربي يأخذُ اللغة مِنْ أبويه أو غيرهما عندما يسمع قولهم على ممر الاوقات، وتُؤخذُ تَلقُنا مِنْ مُلقن ما، وتُؤخذُ مِنْ الرواة الثُقات ممن عُرفوا بصدق النقل والامانة(١).

واشترط العلماء في اللغة الصحيحة المأخوذة مِنْ العرب خمسة شرائط وهي: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح، وعدالة الناقلين لها، وورود النقل عمّنْ قولة حجة في آصل اللغات، فضلًا عن أنْ تكون اللغة قد سُمعت مِنْ العرب حِسًا، وسماعها عن الناقل حساً(٢).

وضابط الصحيح من هذه اللغة عند علماء العربية ما اتّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثلة(٣).

أما أحكام هذه اللغة وقواعدها فقد أُخذتْ بعد استقراء اللغة وقياسها مِنْ قبل العلماء الذين خبروا مسائلها وأتقنوا نظمها وعرفوا عللها، فوجهوا المسائل النحوية توجيها اعرابيًا بحسب الخيارات التي تُتيحها النصوص اللغوية وتُقرها قواعد اللغة.

(١) يُنظر: المُزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي: ١ /٤٧

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٤٧

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٤٧

وأثبتَ النحويون مسائل نحوية تحتمل وجهين اعرابيين أو اكثر تبعًا لأقوال العلماء وأدلتهم، وتعدد الأوجه الاعرابية فيها راجعٌ إلى اسباب تتعلق باللغة نفسها وطبيعة تراكيبها، فضلًا عن نوع الكلمة والتعدد الوظيفي لها وغياب العلامة الاعرابية وظاهرة الذكر والحذف إلى غير ذلك(١).

فحكموا على أقوال العلماء الذين تبنوا هذه الأوجه الاعرابية بالقول: هذا قول صحيحٌ أو فاسدٌ أو حسنٌ أو قبيحٌ إلى غير ذلك(٢).

ومِنْ العلماء من ذهب إلى أكثر مِنْ ذلك فوازن بين قولين صحيحين فرجح أحدهما فقال:

(والقول الاول أصحُ)(٣)، (هو أصحُ القوليين عندي)(٤).

والصحيح في اللغة: صحَّ الشيء: جعله صحيحًا. وصحّحت الكتابَ والحساب تصحيحًا إذا كان سقيمًا فأصلحت خطأه(٥).

والصحيح في الاصطلاح: ((ما ثبت بنقل عدل تام الضبط من غير علة وشذوذ ونكارة))(٦).

والصحيح يُرادف الأظهر إذا قوي الخلاف بينهما، وإلا فالمشهور كالصحيح(٧).

والصحيح ما قوي دليلة وهو يقابل الأصح فتقول عن القولين هذا صحيح والثاني أصح منه، ذلك أنَّ كلًا منها صحيحٌ إلا أنَّ الأصحَ مرجحٌ على الآخر بوجه

(١) يُنظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الاعرابي ،إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة: ١٧٥

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه:٢٥/١، والانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد: ٢/ ١٩٧

(٣) تهذيب اللغة، الأزهري: ٥٢/٤

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٢/٤

(٥) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور ،مادة (صحح): ٥٠٨/٢

(٦) التعريفات الفقهية، البركتي: ١٢٧

(٧) يُنظر: الكليات، الكفوي: ٢٨٨

مِنْ وجوه الترجيح[1].

ومصطلح (الأصح) مصطلح فقهي ورد في كتب أحكام القران ومعانيه فقالوا: (أصحُ هذه الاقوال الاول)[2]، (وأصح الروايتين)[3]، (وأصح القولين)[4].

والهدف من هذا البحث هو تتبع الاحكام النحوية التي قيل عنها إنَّها صحيحة وترجيح الأصح منها تبعًا لأدلة العلماء وحججهم.

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ مِنْ النحويين مَنْ علل ترجيحه لأحد القولين في توجيه المسائل النحوية بأنَّه الأصح، ومِنْهم مَنْ ترك ذلك غُفلًا مِنْ دون تعليل، فعمدنا إلى تتبع المسائل النحوية في كتب النحو المختلفة علنا نجد سببا يرجح هذا الوجه على الاخر.

وقد قُسّم البحث الى ست مسائل، تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة والمسائل هي :

المسألة الاولى: لا يعملُ في النعت العامل في المنعوت على أصح القولين.

المسألة الثانية: تُزاد الباء في المبتدأ على أصح القولين.

المسألة الثالثة: (يا) الداخلة على الافعال والحروف تفيد التنبيه في أصح القولين.

المسألة الرابعة: العَلَم المجرور بالإضافة المعطوف على اسم الفاعل المعرف ومعموله يجوز فيه الجر على أصح القولين.

المسألة الخامسة: إضافة الاسم الى ما هو في الأصل صفة له واسطه بين الإضافة المحضة وغير المحضة على أصح القولين.

(١) يُنظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الإسلام والكتب والآراء والترجمات، مريم محمد صالح الظفيري: ٢٠٥.

(٢) يُنظر: معاني القرآن: النحاس: ١٦١/٥

(٣) يُنظر: أحكام القرآن، للشافعي: ٢٤٣/١

(٤) يُنظر: أحكام القرآن، ابن عربي: ٤٤٧/٣

المسألة السادسة: الفعل (حاشا) كغيره مِنْ الأفعال مشتقٌ مِنْ المصدر على أصح القولين.

مسائل البحث:

المسالة الأولى: لا يعملُ في النعت العامل في المنعوت في أصح القولين.

على الرغم مِنْ أنَّ علماء العربية قد اتفقوا على أنَّ الصفة تتبع الموصوف في الاعراب إلا أنَّهم اختلفوا في العامل في النعت على قولين(١).

الاول: إنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت وهو عامل لفظي.

الثاني: إنَّ العامل في النعت هو التبعية - أي التبعية للمنعوت - هو عامل معنوي. ففي قولنا: (جاء زيدٌ الفاضلُ)، رُفع المنعوت (زيدٌ) بالفعل (جاء) على أنَّه فاعلٌ، ورُفع (النعت) (الفاضل) بالعامل نفسه، أي أنَّ العامل في النعت هو نفسه العامل في المنعوت، وإلى هذا ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ)وابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) والشنقيطي (ت١٣٣١ هـ)(٢).

وذهب الخليل (ت١٧٥هـ) - رحمه الله - وسيبويه(ت١٨٠هـ) والاخفش (ت٢١٥هـ) والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) إلى أنَّ العامل في النعت (فاضلٌ) في المثال السابق هو التبعية ذلك أنَّ المنعوت (زيدٌ) فاعلٌ مرفوع والذي أحدث الرفع فيه هو الفعل (جاء) والذي أحدث الرفع في النعت(فاضلٌ) هو أنَّه تابعٌ للمنعوت في الاعراب(٣).

وعدّ السهيلي (ت٥٨١هـ) القول الثاني أصح القولين قال: ((إنَّ النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطه، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل

(١) يُنظر: نتائج الفكر، السهلي: ١٨٠،و ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب، أبو حيان الاندلسي: ١٩٢٥/٤.

(٢) يُنظر المصدر نفسه: ١٨٠، والمصدر نفسه: ١٩٢٥/٤

(٣) يُنظر: نتائج الفكر: ١٨٠، و فتح البرية في شرح نظم الاجرومية، الحازمي:٤١٤-٤١٥.

في المنعوت في أصح القولين))[1].

وما قاله السهيلي له ما يؤيده ذلك انَّ القول بانَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت لا يطرد، فمِنْ النعوت ما لا يصحُ دخول العامل في المنعوت عليه نحو قولهم: (مررتُ بهم الجماء الغفيرَ)، فـ (الجماء)حالٌ من الضمير (هم) وهو بلفظ المعرف بأل، وأُوول بالنكرة أي: جميعًا، و(الغفير) وصف لازم -نعت- للجماء، والغاية مِنْ النعت (غفير) هي تأكيد قوله (الجماء)، ولو أنَّ العامل في المنعوت عَمل في النعت لجُر بالباء، وكذلك قولهم: (ما زيدٌ بأخيك العاقلَ)، بالنصب على موضع الاسم، ولا يتصور أحد أنْ يكونَ العامل فيه العامل في المنعوت وهو الباء؛ ذلك أ نَّها لو عَملتْ فيه لَجرته، فدلَّ ذلك على أنَّ العامل في النعت هو التبعية للمنعوت في اللفظ والمعنى[2].

وفضلًا عن ذلك أنَّ النعت لا يتقدم على المنعوت، ولو أنَّ الفعل كان عاملًا فيه لما امتنع أنْ يليه معموله كما يليه المفعول تارة والفاعل تارة أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أنْ يليه ما عمل به غيره[3].

فإنْ قيل: لعل العلة في امتناع تقديم النعت على المنعوت راجعٌ لأجل الضمير الذي هو فيه، والضمير حقه أنْ يترتب بعد الاسم الظاهر، و ذلك مردود؛ فهو ليس بمانع؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ يجوز تقديمه عليه والمبتدأ حاملٌ للضمير، ورُبَّ مضمر يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير[4].

وليس بحجة قولهم إنَّ امتناع تقديم النعت على المنعوت إنما وجب لا نَّه تَبينٌ للمنعوت وتكمله له، فصار كصلة الموصول، ذلك أنَّ الاسم المنعوت يستقل به

(١) نتائج الفكر: ١٩٥.
(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٣٣٥٤/٧.
(٣) يُنظر: نتائج الفكر: ١٨٠.
(٤) يُنظر: المصدر نفسة:١٨١.

الكلام ولا يفتقر إلى نعته كافتقار الاسم الموصول لصلته[١].

فالنعت صفة لمنعوت له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه ولا تسلط له عليه، إنما تأثيره فيه راجع للمنعوت الذي بسببه يُرفع وينصب ويُجر[٢]، فالنعت صفة لازمة للمنعوت فلا يجوز تقديمه عليه[٣].

وبينٌ انَّ السهلي حكم بأنَّ القول الثاني أصح القولين على الرغم من أن التبعية عامل معنوي والعامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي، والأصل في العوامل أنْ تكون لفظية إلا أنَّ العامل اللفظي لا يطرد[٤].

المسألة الثانية: تُزاد الباء في المبتدأ في أصح القولين.

تُزاد الباء في الكلام إذا جاءتْ لمجرد التوكيد ولم تُحدث معنى مِنْ المعاني[٥]، وقد أثبتَ النحويون زيادتها في مواضع خاصة كزيادتها مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، ومع خبر ليس وما الحجازية[٦] أما زيارتها مع المبتدأ فلم يُؤثر إلا في موضع واحد وذلك في (بحسبك) كقولهم: (بحسبك أنْ تفعل الخير) ومعناها: حَسْبُك فعلُ الخير، فالجار والمجرور (بحسبك) في موضع رفع بالابتداء، ولا يوجد بحسب رأيهم - أي النحويين - مبتدأ دخل علية حرف جر زائد في الايجاب غير هذا الموضوع[٧]، ومِنْ النحويين مَنْ ذكر موضعًا آخرًا لزيادتها مع المبتدأ وذلك في قول الشاعر[٨].

(١) يُنظر: نتائج الفكر: ١٨١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسة: ١٨١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسة: ١٨١.

(٤) يُنظر: فتح البرية في شرح نظم الاجرومية: ٤١٥.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لأبن يعيش: ٤/ ٤٧٧، فتح البرية في شرح نظم الاجرومية: ٤١٤-٤١٥.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ٤٧٧.

(٧) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٧٧/٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٢٤١/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٤٦٦/١.

(٨) قول الراجز من مرويات أبي حيان ولم ينسبه لقائل معين يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٠٤/١١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٩٥٢.

أضـــربُ بالســـيف علـــى نصـــابه أتـــى بـــه الـــدهر بمـــا أتـــى بـــه

فالباء في (بما أتى به) زائدة، و(ما) مبتدأ بدليل عود الضمير عليها مِنْ الجملة التي قبلها والتقدير: بما أتى به الدهر أتى به، وحجتهم أنَّ الضمير لا يعود على متأخر لفظًا إلا اذا كان متقدمًا رتبة[1].

واختلف العلماء في إعراب الباء في قولة تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ (سورة القلم:٥-٦) على قولين[2].

القول الأوَّل: إنَّ الباء في (بأييّكم) زائدة، وتقدير الكلام: أيّكم المفتون، فـ (أيّكم) مبتدأ والمفتون خير للمبتدأ وإلى هذا ذهب سيبويه.

القول الثاني: إنَّ الباء في (بأييّكم) أصلية بمعنى (في) وبذلك يُعرب الجار والمجرور (بأييّكم) خبر مقدم و(المفتون) مبتدأ مؤخر، إلى هذا ذهب الفراء (ت٢٠٧هـ).

وعدَّ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) القول الاول أصح القوليين قال: ((وقوله بأييكم المفتون إنَّ الباء زائدة على حد زيادتها في (تنبتْ بالدهن) في أصح القوليين))[3].

وتجد الاشارة إلى أنَّ سيبويه لم يُثْبِتْ عنده معنى المصدر على وزن مفعول ولذلك عدَّ (المفتون) في الآية الكريمة اسم مفعول على ظاهر اللفظ، فقد أُثر عنه أنَّه جعل المصدر (الميسور) و (المعسور) زمانًا يوسر وتعسر فيه، تقول: هذا وقتٌ مضروب، لانَّ الضرب يقع فيه[4].

في حين ورد عن النحويين مجيء المصادر على وزن مفعول ذلك أنَّ العرب

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ٢٠٤/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٥٢/٦

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٥٢/٦

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٦٤ مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ١٠/ ١٩١،٤٩

(٤) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٦٤/٤

تقول: ليس هذا معقولَ، أي: عقل، وليس له معقود رأي، بمعنى عقد رأي[1].

وما ذهب إلية ابن يعيش مِنْ أنَّ قول سيبويه هو أصح القوليين يعضده أنَّ الاستفهام يُراد به الترداد بين آمرين[2] ذلك أنَّ تقدير قولة (بأييّكم المفتون): أيّكم المجنون الذي فتن بالجنون أأنت أم هم؟ والله سبحانه وتعالى قد نفى الجنون عن نبيه محمد ﷺ في بداية السورة قال تعالى: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (سورة القلم:٢)

وهذا يعني أنَّ الجنون لم يقع فيه، فلما نقضها عنه (أي الفتون) أثبتها لغيره، فالمؤمن ليس بمفتون ولا به فتون[3]. ولو أنَّ المفتون كان مصدرًا بمعنى (الفتنة) وكانت الباء بمعنى (في) لأحتمل أنْ تكون الفتنة في أحدهما، في شخص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو في غريميه أبو جهل أو الوليد بن المغيرة، فلما نفى الله سبحانه وتعالى نسبة الجنون عن نبيه في قوله: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، دلَّ ذلك على أنَّ المراد غيره. وما ذهب إليه بعض المفسرين مِنْ أنَّ المراد بقوله (بأييّكم المفتون) الفرقة التي أنت فيها أو فرقة الكفار التي فيها أبو جهل والوليد بن المغيرة، ومعنى الكلام: فستبصر ويبصرون في أي الفريقين الجنون أفي فرقة الإسلام أم في فرقة الكفر مردود[4]، لانَّ السياق ينافيه ذلك أنَّ الخطاب في الآية الكريمة جاء بالإفراد (ما أنتَ) (وستبصر) أي: الرسول وما يُقابله ممن اتّهمه من المشركين.

المسألة الثالثة: (يا) الداخلة على الافعال والحروف تفيد التنبيه في أصح القوليين.

النداء أسلوب خاص أو جملة خاصة تختلف في تركيبها عن الجمل الأخرى

(١) يُنظر: معاني القرآن واعرابه ، للزجاج: ٥ /٢٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٧١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٤، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أبو جعفر الأندلسي: ٧٣.

(٢) يُنظر: معاني القران واعرابه للزجاج:٥ /٢٠٥، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٥٨٦/٤، ومفتاح الغيب، الرازي: ٦٠٢/٣٠.

(٣) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، ابو حيان الاندلسي: ١٠ /٢٣٧.

(٤) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القران، الطبرسي: ٥٠/١٠، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:٥٨٦/٤ ، والبحر المحيط في التفسير: ٢٣٧/١، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: ٦٠٢.

ذلك أنَّها تتكون مِنْ حرف النداء والمنادى فتفيد معنى كاملًا عند الوقف عليها، بينما تحتاج الجمل إلى الإسناد بين الاسم والفعل أو الفعل والاسم[1].

والنداء من خواص الاسماء وله أدواتٌ خاصة أشهرها (يا)، قال تعالى: ﴿يَامُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ (سورة القصص: ٣١)

وهو - أي النداء - وإنْ كان مِنْ خواص الاسماء إلا أنَّ أدواته باشرتْ الحروف والأفعال قال تعالى:

﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: ٧٣)

وقال الشاعر[2]:

ألا يا سلمي يا دار مي على البلى ولازالَ منهلًا بجرعائك القطرُ

ولا خلاف بين النحويين في أنَّ (يا) الداخلة على الاسماء تُفيد النداء إلا أنَّهم اختلفوا في (يا) الداخلة على الحروف والافعال على قولين[3]:

القول الأول: إنَّها تُفيد التنبيه.

القول الثاني: إنَّها تفيد النداء.

والقول الأوَّل أصحّ القولين عند أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ)، قال: ((أما دخول (يا) على الفعل والحرف فليستْ للنداء على أصح القولين، وإنما هي للتنبيه))[4].

ففي حال مباشرة أداة النداء للحروف والافعال فإنَّها تُفيد التنبيه ذلك أنَّها لو

(١) يُنظر: التطبيق النحوي، عبده الراجي: ٢٦٢

(٢) البيت لذي الرمة:ينظر الديوان: ٥٥٩

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٧/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري: ١٤٧/١

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٥٢/١

كانت للنداء لم تكن بينها وبين غيرها فرق[١].

فمَنْ قال إنَّ (يا) تُفيد النداء قدر منادىًا محذوفًا بعد حرف النداء متبعًا بذلك ما ورد عن النحويين مِنْ أنَّهم أجازوا حذف المنادى إذا وقع بعد أداة النداء حرف أو فعل، واشترطوا في الفعل أنْ يكون أمرًا أو دُعاءً أو صيغة حبذا[٢]؛ لأنَّ الآمرَ والداعي محتاجان إلى تكيد اسم المأمور وذلك بتقدمه على الآمر والدعاء، وقد ورد النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضع منبهًا على المنادى وإنْ حُذف أو بقي حرف النداء[٣].

وورد عن سيبويه أنَّه قدر منادىًا محذوفًا بعد (يا) الداخلة على الجملة الاسمية. قال الشاعر[٤]:

يـــا لعنـــة الله والاقـــوام كلـــهم والصـالحين علـى سمعـان مـن جـار

فـ(يا) عند سيبويه لغير اللعنة وتقدير الكلام: يا قوم لعنة الله، ذلك أنّ (يا) لو كانت واقعة على اللعنة لنصبتها على أنَّها منادى مضاف[٥].

ومنْ قال إنَّ (يا) تفيد التنبيه وإنَّ هذا القول هو أصح القولين لم يجز حذف المنادى؛ لأنَّ (يا) لما باشرتْ الحرف أو الفعل لم تفد النداء. فالمنادى في الأصل هو مفعول به، والفعل لا يمكن أنْ يكونَ مفعولًا، وعلى هذا لا يكون منادىًا[٦] وما يعضد

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٥٨

(٢) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، مسألة رقم (١٤): ١/ ٨٣ ـ ٨٤ هامش (٥٤)، وتوجيه اللمع ابن الخباز: ٣١٨

(٣) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين: ١/٨٤-٨٣، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣/ ٣٨٨

(٤) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه لقائل معين، يُنظر الكتاب: ٢/٢١٩

(٥) يُنظر كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٩-٢٢٠، و الاصول في النحو: ١/٣٥٤ هامش رقم (٢)، واللامات، للزجاجي :٣٧، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري: ١/ ١٤٧

(٦) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/٥٢

أنَّ (يا) تفيد التنبيه أنَّ المنادى وإنْ كان مفعولًا في الحقيقة إلا أنَّه لا يُحسَنُ حذفه كما حَسُنَ حذف المفعول به؛ لأنَّ الفعل العامل في المنادى وفاعله قد حُذفا مِنْ جملة النداء وناب عنهما حرف النداء وبقي المنادى ليدل على المدعو، فإنْ حُذف المنادى فلا يُعرف، ولذلك لا يُحسنُ حذفه[1].

يتضحُ مِنْ ذلك أنَّ(يا) تفيد التنبيه؛ لأنَّها لما باشرتْ الحروف والافعال و حُذف المنادى، حلَّ الفعل محله، والفعل لا يصح أنْ يقع موضع المنادى، لذا فأن يا لا تفيد النداء.

المسألة الرابعة: العَلَم المجرور بالإضافة المعطوف على اسم الفاعل المُعرّف ومعموله يجوز فيه الجر على أصح القولين.

أجاز النحويون في المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب نحو:

(هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍ)، و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) فالجر على مراعاة اللفظ (زيدٍ) وذلك للتخفيف، أما النصب فعلى إضمار فعل تقديره (ضرب زيدًا) لانَّ معنى قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ) أي: هذا ضربَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله فَحُمل على المعنى[2].

ويجوز جر المعطوف على معمول اسم الفاعل المعرف بأل والمجرور بالإضافة إذا كان مثلة أو مضافًا إلى مثلة أو الى ضميره وإلى هذا ذهب المبرد نحو: (جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ)، و(جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ)، (جاء الضاربُ المرأةِ وأخيها)[3].

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٢٠

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه: ١/١٧١-١٧٢، وشرح الكافية الشافية: ١/ ١١٥ ،و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١١٨ - ١١٩

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/٣٤٩

وإذا كان المعطوف على معمول اسم الفاعل المعرف بأل والمجرور بالإضافة علمًا، نحو:

(هذا الضاربُ الغلامِ وزيدٍ) جاز فيه قولان[1]:

القول الأوَّل: جواز جره، وهو قول سيبويه.

القول الثاني: منع جره، وهو قول المبرد.

وعدَّ ابن مالك قول سيبويه أصح القولين، قال: ((فإن كان المعطوف كزيد مما لم يقرن بالألف واللام ولم يضف إلى مقرون بهما ولا إلى الضمير المقرون بهما فإنَّ سيبويه يجيز جره أيضا، ومنع ذلك أبو العباس وهو المختار عند أبى بكر السراج، وهو عندي أصح القولين))[2].

وبين أنَّ ابن السراج اختار قول سيبويه وإنْ منعه المبرد، وهو أصح القولين عند ابن مالك؛ لانَّ العاطف كالقائم مقام الفعل المعطوف عليه[3].

- فضلًا عن أنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه[4]، ولو كان اسم الفاعل مجردًا من(أل) لجاز فيه النصب والجر بالإضافة فلما قرن اسم الفاعل بأل ومعموله جاز الجر، و الاصل في الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر جر بالإضافة والحمل على الاصل أولى[5].

المسألة الخامسة: إضافة الاسم إلى ما هو في الاصل صفة له واسطة بين الإضافة المحضة وغير المحضة على أصح القوليين.

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/ ٣٥١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨٧

(٣)يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:١٠ /٣٥١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٧٥٧

(٤) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٣/ ١٦٨ هامش (٨٧٧)

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٧٥٧

ذهب البصريون إلى أن الشيء لا يضاف إلى نفسه وإنْ اختلف اللفظان وذلك نحو قولك: (هذا زيدٌ العاقلِ)، و(جاءني زيدٌ العاقلِ)؛ لأن العاقلَ هو زيدٌ، فهو صفة له[1]، والغرض من الإضافة التعريف والتخصص والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنَّ النعت هو المنعوت في المعنى[2].

وأجاز الكوفيون الإضافة إذا اختلف اللفظان واحتجوا بورود ذلك في كتاب الله وكلام العرب ومنه على سبيل التمثيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (سورة الواقعة: ٩٥)، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأنَّ الأصل فيه (الحقُّ اليقينُ)، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد[3].

وَرُد قول الكوفيين؛ لأنَّ ما احتجوا به محمولٌ على حذف الموصوف - المضاف - وإقامة الصفة مقامه وتقديره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾: حقُ الامرِ اليقين)[4].

ولا يصح عند البصريين إضافة مَنْ ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته نحو: (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) ونحوهما، فـ (الأولى) عندهم غير الصلاة؛ لأنَّ المعنى على تقدير موصوف محذوف تقديره: (صلاة الساعة الأولى) أي: من زوال الشمس، وكذلك تقدير (مسجد الجامع) أي: مسجد اليوم الجامع[5].

ولو أتيتَ بالألف واللام وقلت (الصلاة الأولى) و (المسجد الجامع) لبطلت

(١) يُنظر: الاصول في النحو: ٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة، طاهر بن بابشاذ: ٢/ ٣٣٦ ، اللباب في علل البناء والاعراب، ابو البقاء العكبري: ١/ ٣٩١

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٣٩١

(٣) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، مسألة رقم (٦١): ٣٥٦/٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٣٥٧/٢

(٥) يُنظر: الايضاح العضدي، ابو علي الفارسي: ٢٧١، واللباب في علل البناء والاعراب ٣٩١/١، وتوجيه اللمع: ٢٥٥

الإضافة؛ لأنَّ التعريف يوجب التبعية بالنعت[1]، واختلف النحويون في نوع الإضافة في قولنا: (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) على قولين:

القول الأول: ذهب الأكثرون ومنهم البصريون إلى أنَّ الإضافة محضة ودليلهم على ذلك امتناع الإضافة مع (أل) فضلا عن نعتها بالنكرة، وخالفهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، فهو يرى أنَّها إضافة غير محضة؛ لأنَّها شبيهة بإضافة (حسن الوجه)، والأصل في كل منهما الانفصال[2].

القول الثاني: ذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) إلى أنَّها إضافة شبيهة بالمحضة، أي: واسطة بين المحضة وغير المحضة[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحويين قسموا الإضافة على قسمين:

إضافة محضة والغرض منها معنوي وذلك بإفادة التعريف والتخصيص وإضافة غير محضة وفائدتها راجعة إلى اللفظ فقط فهي تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، نحو على سبيل التمثيل: (هذا الطالبُ رجلُ علمٍ)، و(رأيت رجلًا نصّارَ المظلومِ)[4].

وزاد ابن مالك نوعًا ثالثًا هو الإضافة شبيهة بالمحضة وذكر منها إضافة المسمى إلى الاسم نحو:

(شهر رمضان) و (يوم الخميس) ونحوهما وإضافة الصفة إلى الموصوف[5].

وعدَّ ناظرُ العيش القول الثاني أصح القولين قال: ((إنَّ إضافة الاسم إلى ما هو

(١) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ /٣٣٦، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل: ٣٣٢/٢.

(٢) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٢/٢

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب: ٤/ ١٨٠٥ - ١٨٠٦

(٤) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٢٠٨/٣

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/ ١٨٠٧

في الاصل صفه له واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين))[1].

وحجته أنَّها إضافة يتصل ما هي فيه بما يليه إما للتتميم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (سورة يوسف:١٠٩) فأضاف الآخرة إلى الدار، وإما بجعلها نعتًا ومنعوتًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (سورة الانعام: ٣٢)، فجعل الأخرى صفة للدار[2].

وجعلها نعتًا ومنعوتًا مطردٌ في كلام العرب وذلك في الألفاظ التي لا يحسن معها تقدير موصوف محذوف نحو قولهم للحنطة: الحبة السمراء، وللشونيز: الحبة السوداء، وللبطم ـ الحنظل ـ: الحبة الخضراء[3] أما الألفاظ التي يحسن فيها تقدير الموصوف المحذوف فلا يجوز فيها الإضافة ولذلك قيل: لا يجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب[4].

ونخلص مِنْ ذلك أنَّ الإضافة في قولنا: (صلاة الاولى) و(مسجد الجامع) اشبهتْ الإضافة المحضة في إفادة التعريف والتخصيص وزادت عليها معنى آخر وهو تتميم المعنى وذلك بتقدير الموصوف المحذوف فهي واسطه بين المحضة وغير المحضة.

المسألة السادسة: الفعل (حاشا) كغيره من الأفعال مشتق من المصدر على أصح القولين.

ذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) - رحمه الله - إلى أنَّ (حاشا)حرف فيه معنى الاستثناء، وهي تجر ما بعدها كما تجر حتى ما بعدها[5] وهي ليست اسم ولا فعل[6].

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهل الفوائد: ٧/ ٣١٧١
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٧/٣١٧١-٦٧
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٧/ ٣١٧٢
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٧ / ٣١٧٢
(٥) يُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٩
(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه السيرافي:٣/٩٨

وما ذهب إليه سيبويه مقصور على كون (حاشا) استثنائية، ولم ينكر كونها فعلًا في مواضع أُخرى غير الاستثناء[١].

وزعم الفراء (ت ٢٠٧ هـ) أنَّ حاشا فعل لا فاعل له، وعُدَّ هذا الرأي طريفًا؛ لأنَّه لا بد لكل فعل من فاعل[٢]، والاجود في (حاشا) أنْ تكون جارةً، وقد ينصب بها على أنَّها فعلُ ماضٍ[٣].

واحتج المبرد على فعليتها باستعمال الفعل المضارع منها وذلك في قول الشاعر[٤]:

ولا أرى فاعلًا في النـاس يشـبهه وما أُحاشي مِنْ الاقوام مِنْ أحدِ

وقيل: إنَّ هذا البيت لأحجة فيه؛ لأنَّ (أحاشي) فعل مشتق مِنْ حرف لا من الفعل الماضي[٥].

ومسألة اشتقاق الفعل والمصدر من مسائل الخلاف بين النحويين وذلك على قولين[٦]:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر.

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل.

ويرى ابن الخشاب (ت٤٩٢هـ) أنَّ حاشا فعل مشتق من المصدر على أصح القولين قال: ((وقال مَنْ ضعف الفعلية فيها: لا حجة في هذا البيت ولا في هذا الاستعمال لأنَّه فعل مشتق من الحرف لا مِنْ فعل ماضٍ، وقولنا (لا مِنْ فعل ماضٍ)

(١) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٧٠
(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/٩٩
(٣) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب:١٨٩
(٤) البيت للنابغة الذبياني يُنظر الديوان: ٢٠
(٥) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٨٩-١٩٠
(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مسالة رقم (٢٨): ١/ ١٩٠

تجوز وتسامح في اللفظ وتسهيل على المُبتدئ، إذ الافعال كلها مأخوذة على اختلاف صيغها مِنْ المصدر في أصح القولين))[1].

وذهب الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) إلى أنَّ حاشا في الأصل فعل[2].

وقيل: إنْ الدليل على فعليتها دخولها على حرف الجر (اللام) مِنْ نحو قولنا: (حاشا لزيدٍ)، ولو كانت (حاشا) حرف لما جاز دخولها على الحرف، في حين أجاز النحويون دخول الفعل على الحرف[3].

وتأتي (حاشا) في اللغة: حاشى تحاشي والمصدر محاشاة[4]، ويتضح مِنْ كل ما ذكر أنَّ حاشا اذا كانت فعلًا فهي مشتقة مِنْ المصدر على أصح القوليين، وما ذكره ابن الخشاب موافق لرأي البصريين.

الخاتمة:

بعد أنْ يسر الله لنا إتمام هذا البحث نوجز أهم نتائجه بما يأتي:

١- مصطلح (الأصح) يقابل الصحيح، وهو مصطلح فقهي ورد في كتب معاني القرآن وكتب أحكامه، فقد ورد عنهم أنَّهم رجحوا بين الأقوال والروايات والتفسيرات فقالوا: (أصح القولين) و (أصح الروايتين) و (أصح التفسيرين).

٢- يرى السهيلي أنَّ العامل في المنعوت لا يعمل في النعت على أصح القولين ذلك أنَّ العامل اللفظي لا يطرد، إنّما العامل فيه عامل معنوي وهو التبعية للمنعوت.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ١٨٩-١٩٠

(٢) يُنظر: لسان العرب ابن منظور مادة حاشا: ١٨١/١٤

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٩/٣

(٤) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٧٠

٣- أجاز سيبويه زيادة الباء مع المبتدأ في قوله تعالى: (بأييكم المفتون) وتقدير الكلام: أيكم المفتون؟، على أصح القولين؛ ذلك أنَّ الاستفهام في الآية الكريمة يقتضي التردد بين أمرين: أأنتَ أم هم؟، ولو كانت الباء غير زائدة لنسب الجنون إلى الرسول والرسول منزه عن الفتنة والجنون.

٤- ذهب أبو حيان إلى أنَّ (يا) إذا باشرتْ الأفعال والحروف تفيد التنبيه على أصح القولين ذلك أنَّ المنادى في الأصل مفعول به، والفعل لا يكون مفعول به، لانَّ المفعول به اسم، لذلك فهي لا تفيد النداء.

٥- يرى بعض العلماء أنَّ (حاشا)في الأصل فعل، والدليل على فعليتها استعمال المضارع منها (احاشي) فضلا عن دخولها على حرف الجر اللام، ولو كانت حرفا لما دخلت عليه، وكونها فعلاً فهي مشتقة مِنْ المصدر على أصح القولين عند ابن الخشاب.

قائمة المصادر والمراجع

- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط، ١٤٠٥هـ - ٢٠٠٣ م.
- أحكام القرآن: لعلي بن محمد بن علي المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت٥٠٤هـ)، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، د. ت.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبي جعفر الاندلسي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبدالله حامد النمري، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبوية على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٨٩ هـ / ١٩٩٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥ هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الازهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة النشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان النابغة الذبياني (ت ١٨. ق ـ ٦٠٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبدالله جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم إليه: عبد المنعم أحمد هريدي / جامعة أم القرى ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٨٠م.
- فتح البرية في شرح نظم الأجرومية، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الاعرابي، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٦ م.
- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.
- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والاعراب، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد الخشاب (ت٤٩٢هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات، مريم محمد صالح الظفيري - دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
- معاني القرآن واعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣ ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.